

مراجعة علمية لكتابي:

**William, Greider, *One World, Ready or Not*,
New York: Simon & Schuster, 1997 , pp. 473**

**William, Greider, *Secrets of the Temple*
New York: Simon & Schuster, 1987, pp. 798**

تأليف : وليام غرايدر

مراجعة : سيف الدين إبراهيم تاج الدين

المستشار الاقتصادي بالمركز الوطني للاستشارات الإدارية - جدة

سأعطي مراجعتي هذه عنواناً شاملاً هو: آفات العولمة ومبدأ ديمقراطية النقود في نظر

الكاتب الأمريكي وليام غرايدر.

إن غرايدر بحكم مهنته صحافي مشهور ويتميز بأنه من النخبة المنفعلة بأثر الظاهرة الاقتصادية على المجتمع الإنساني، أو الأمريكي بعبارة أدق. فقد نال هذان الكتابان رواجاً كبيراً بين أعلام النقاد والمعلقين، وهو ذات الشأن الذي نالته أعمال أخرى للمؤلف منها كتاب له بعنوان (من الذي يخبر الناس؟).

ومما دعانا للجمع بين هذين الكتابين في مقال واحد أنهما يتناولان أكثر المؤسسات الرأسمالية خطراً على المجتمعات الإنسانية. فالكتاب الأول (عالم واحد) تدور فصوله التسعة عشر وصفحاته التي تربو على الخمسمائة حول الخطر الماحق، من وجهة نظر الكاتب، على مفهوم "دولة الرفاه" في الدول المتقدمة بسبب الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات. أما الكتاب الثاني (أسرار المعبد) فتدور فصوله الثمانية عشر وصفحاته التي تقارب الثمانمائة حول خفايا المساجلات

والمداولات التي تحيط بعملية اتخاذ قرار السياسة النقدية داخل أروقة مجلس الاحتياطي الفدرالي (وهو كما يعلم القراء المصرف المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية)، مع وصف دقيق للآثار العميقة التي تحدثها هذه المؤسسة النقدية في حياة الناس وسلوكياتهم. والكاتب يسعى من خلال ذلك إلى اظهار تناقض جوهري في مفهوم الحكم الديمقراطي للإدارة الأمريكية. فبالرغم من أن هذه المؤسسة النقدية هي الأكبر أثرًا في حياة الناس مقارنة بالحكومة المنتخبة نفسها، لكن تظل هي الأبعد عن المحاسبة والمساءلة الديمقراطية المباشرة من قبل ممثلي الشعب!

وفي اختيار الكاتب لكلمة "المعبد" دلالة طريفة، لأن مفهوم النقود من وجهة نظر الكاتب قد ظل مرتبطًا بهالة من القداسة الدينية منذ عهد الامبراطورية الرومانية، عندما كان النقد (الذهبي والفضي) يسك في المعابد. فكلمة (موني Money) تعود في الأصل إلى كلمة (مونيتا) وهو لقب إحدى آلهة الرومان التي ارتبط سك النقد بمعبيدها. وقد ثبت كذلك أن المعابد في مملكة بابل على عهد حمورابي كانت بمثابة البنوك التي تمول القوافل التجارية. فكأنما يود غرايدر التنويه بأن تلك الرهبة التعبدية لازالت ترتبط بالمؤسسات النقدية إلى يومنا هذا. ومهما كانت الحال، فهذه بقايا ديانات وثنية قدست قوى الطبيعة رهبة منها، كما قدست درهم الفضة ودينار الذهب لقوتيهما المالية. وذلك بالطبع لا أصل له في دين التوحيد، وليس أدل على ذلك من قول نبينا محمد ﷺ "تس عبد الدينار والدرهم". ومع ذلك، فلعل هناك من يظن في ثنية الذهب حكمة رابانية، حيث أشار إلى ذلك الكاتب من حيث اعتراض بعض نواب الكونغرس الأمريكي في الماضي على فكرة التخلي عن معيار الذهب بدعوى أنها من قبيل معصية الله!! وهذه نقطة جدية بالتعليق عليها من الوجهة الاسلامية، إذ إن هناك ملحظًا مماثلاً بين بعض المسلمين الذي يدافعون خطأً عن معيار الذهب والفضة على أساس ديني، مع أن الأمر في مادة النقد لا يخرج عن دائرة العرف في الشرع الاسلامي، وسنؤكد هذه الحقيقة بشيء من التفصيل في خاتمة المقال.

أما حلقة الوصل كما تبين لنا بين كتابي (عالم واحد) و(أسرار المعبد) فهي تتعلق بمبدأ "ديمقراطية النقود"، لكون هذا المبدأ يرتبط بالحل الجذري الذي يقترحه الكاتب للخروج من محنة تكديس الثروة في أيدي قليلة وتدمير قواعد توظيف القوى العاملة بأيدي الشركات متعددة الجنسيات. فالحل الجذري الذي يقترحه الكاتب يقوم على فكرة اقتصادية ارتبطت بالمصرفي والليبرالي الأمريكي لويس كلسو Louis O. Kelso، وهي توسيع قاعدة ملكية رأس المال، كما سنبين فيما بعد، حيث يشير إليه الكاتب في كلا كتابيه المذكورين. ونحن نود في هذا المقال استعراض أفكار غرايدر، لنخلص من ذلك إلى دلالات معينة حول مفهوم "ديمقراطية النقود"، كما بدت لنا من الوجهة الإسلامية.

١ - عالم واحد : مستعد أم لا ؟

هذا العنوان قصد به المؤلف مجازة فكرة مماثلة لكتاب له نفس العنوان من تأليف وندل ويلكلي (Wendel Welkie) رجل السياسة والقانوني الأمريكي، ومرشح الحزب الجمهوري المنافس للرئيس الأمريكي روزفلت في انتخابات ١٩٤٠م. فقد اتاحت لويلكلي الفرصة للطواف

على كافة جبهات القتال خلال سني الحرب العالمية الثانية على نفقة مجلس الاحتياطي الفدرالي، وتمخضت رحلته تلك عن إعداد تقرير شامل تم نشره عام ١٩٤٣م خلص فيه ويلكلي إلى حقيقة أن العالم قد أصبح صغيراً ومتزابطاً تماماً. فقد كان لهذا التقرير أكبر الأثر في إقناع الإدارة الأمريكية للخروج من عزلتها الدولية والتأهب لقيادة العالم بعد انتهاء عصر الامبريالية الأوروبية ونظام التفرقة العنصرية في أمريكا. وتأسياً بسلفه، طاف غرايدر بالعالم لإعداد كتابه "عالم واحد". وإذا كان طواف ويلكلي منحصرًا في جبهات القتال، فقد انحصر طواف خلفه غرايدر في جبهات الثورة الرأسمالية الجديدة التي يتنبأ بآثارها في كتابه "عالم واحد"، وذلك مع فارق جوهري عن الكتاب الذي ألفه سلفه ويلكلي هو اعتراف غرايدر بأن العالم الرأسمالي الجديد لن تقوده أمريكا ولن يخضع لسيطرة أية حكومة معينة مهما بلغت قواها!

والكتاب يصور الشركات متعددة الجنسيات على أنها بمثابة المخ المدير والعضلات المحركة للنظام الرأسمالي الجديد. ولكونها قادرة، بحكم تكوينها، على القفز من فوق الثوابت التي ظلت تحكم واقعنا ردهًا من الزمن، فسوف تتضاءل أمامها قدرة أية دولة في الحفاظ على تماسكها الاجتماعي أو حتى كيانها السياسي. والكاتب يدق ناقوس الخطر بأن شبح الماركسية يطل بوجهه من جديد مع بروز نفس تلك التناقضات التي دعت إلى ظهور الفكر الماركسي في فجر الثورة الصناعية القديمة. والشاهد على ذلك تخلي كثير من الدول عن مبادئ "دولة الرفاه" بعد أن ظلت سائدة خلال سنوات الحرب الباردة لمواجهة الخطر الماركسي، وتنازل كثير من الدول تدريجيًا عن مقتضيات عدالة توزيع الثروة ورعاية حقوق العمل، مستعرضًا في ذلك ثروة هائلة من الملاحظات التفصيلية الدقيقة خلال رحلته الطويلة.

وبيت القصيد أن رأس المال قد صارت له أجنحة تمكنه من الهرب خارج حدود الوطن واقتناص العوائد الجزية حيثما كانت، بلا اعتبار لهوية أو وطن. لكن مع تزايد تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة وعجز الحكومات عن توليد إيرادات ضريبية كافية لمعالجة الاختلالات في موازنتها، فإن الخاسر الوحيد هو قوة العمل. فبحسب بعض الإحصاءات التي استعرضها الكاتب حول أكبر ٥٠٠ شركة أمريكية الأصل (متعددة الجنسيات)، ظلت قوة العمل فيها ثابتة تقريبًا في حدود ٢٦ مليون خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٩١ بينما تصاعدت مبيعات هذه الشركات إلى سبعة أضعاف تقريبًا من ٧٢١ بليون دولار إلى ٥,٢ ترليون دولار، وما ذلك إلا لأن رؤوس الأموال تبحث عن العمالة الرخيصة حيث كانت، خصوصًا في الدول الآسيوية مثل الصين وتايلاند وكوريا وغيرها.

لذا يتساءل الكاتب عن المصلحة التي تحرص الإدارات الأمريكية على رعايتها من خلال الدعم الذي تقدمه بسخاء لهذه الشركات. فالشركات متعددة الجنسيات تقايض الوظائف وفرص العمل المحلية بفرص المبيعات الخارجية! والكاتب هنا ينتقد اتجاهًا تصالحياً جديداً يسعى إلى إعادة تعريف "عجز الميزان التجاري" بحجة أن الحسابات القومية بشكلها التقليدي لم تعد هي المعيار المناسب لقياس قوة الاقتصاد. فلو أن هذه الحسابات أقيمت على أساس التدفقات النقدية ما بين

الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الوحدات السياسية (الدول)، فسيكون هناك فائض كبير لصالح أمريكا، نظراً إلى أن مفهوم التجارة لم يعد مقتصرًا على تعامل الدول بعضها مع بعض وإنما أصبح قائمًا على مبدأ تعامل الشركات متعددة الجنسيات بعضها مع بعض. إذ تشير الإحصاءات إلى أن ٤٠٪ من الصادرات الأمريكية وحوالي ٥٠٪ من وارداتها لا تمر عبر بوابة السوق المفتوح وإنما من خلال مؤسسات العولمة. لكن السؤال الحرج الذي يطرحه الكاتب هو لماذا يتحمل دافع الضرائب الأمريكية عبء الدعم لهذه الشركات القادرة على الهرب عبر الحدود تاركة وراءها قوة العمل والمواطنين المتحملين لعبء الدين الخارجي والضريبة؟ والمشكلة لا تقتصر فقط على هروب رؤوس الأموال، وإنما هجرة الشركات نفسها لتتوطن في بعض الدول ذات العمالة الرخيصة، مثل الصين. فقد تقلص عدد الشركات الأمريكية الأصل والمتوتنة داخل أمريكا من ٢٨٠ شركة (من مجموعة أكبر ٥٠٠ شركة) إلى ١٥٧ شركة فقط ما بين عامي ١٩٧١-١٩٩١ م.

أما توافر العمالة الرخيصة فيعزوه الكاتب إلى سطوة النظم الاستبدادية في الدول التي لا ترعى حقوق العمل ولا تعترف بحرية التنظيم لقوة العمل لكي تتمكن من التعبير عن مصالحها، مشيراً في ذلك إلى مشاهداته الخاصة في بعض الدول الآسيوية، منها حادث حريق ضخيم راح ضحيته مئات العمال في بانكوك بسبب تهاون الإدارات في رعاية شروط الأمن والسلامة للقوة العاملة. وهنا يشن الكاتب هجوماً على دعاة حرية التجارة من المنافحين عن دور الشركات متعددة الجنسيات، ويصفهم بـ"النفاق"، إذ لو كانوا حقيقة مؤمنين بمبدأ الحرية الاقتصادية فلماذا يستريحون من فرص العمالة الرخيصة في الدول التي تسلب حرية التعبير والتنظيم من قوة العمل!

لكن الكاتب ينفعل بمسألة ذات طابع تحليلي جلبت عليه نقد الاقتصاديين، في حديثه عن مشكلة "فائض العرض الإنتاجي" واعتقاده أن هذا الفائض الإنتاجي لا يجد سبيلاً إلا نحو سوق الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المشتري "ذو الملاذ الأخير" buyer of the last resort والمؤمن الأوحيد بمبدأ حرية التجارة. وعلى ذلك، يحذر الكاتب من أن الاقتصاد الأمريكي لن يستمر في أداء دور "المشتري ذي الملاذ الأخير" بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتنامي عجز الدين الخارجي الأمريكي، فلا بد للعالم من إيجاد مشتر جديد لفائض الإنتاج. والخطأ التحليلي في هذه الدعوى أوضحه بعض الاقتصاديين (انظر Rodrik ص ص ٧٤-٧٥)، ولا نود الاستفاضة فيه هنا.

ويخلص غرايدر من عرضه السابق إلى ضرورة الأخذ ببعض الإجراءات الاقتصادية اللازمة لكبح جماح تلك الثورة الرأسمالية العارمة، فيطالب بتخفيف العبء الضريبي عن قوة العمل وتركيز هذا العبء في المقابل على رأس المال، ويدعو إلى رفع الحد الأدنى للأجور وترسيخ حقوق العمل الإنسانية في جميع الجبهات التي تستغلها الشركات متعددة الجنسيات سعياً وراء العمالة الرخيصة، بحسب تعبيره. كما يدعو إلى شطب الديون الثقيلة عن كاهل الدول الفقيرة ومراجعة كل "النظم الجائرة" التي يتسلط بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اقتصاديات الدول الفقيرة، ويطالب بتحويل محور تركيز السياسات النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية من اهتمامها بمجابهة التضخم إلى مجابهة الخطر المعاكس تماماً، أي خطر الركود وتفشي البطالة بسبب تراكم الديون

والعجز عن السداد. وأخيراً يدعو إلى إعادة ترتيب جدول الأعمال السياسي (الأجندة) لإعطاء الأولوية الاستراتيجية للعمل والأجور بدلاً من حرية التجارة والتنافس، فحافز الربح وحده لن يجد ما يكف من غلوائه إذا ما تقهقر القانون وتراجعت القيم الاجتماعية أمام طغيان السوق.

وفي هذا السياق يعرض الكاتب حلاً جذرياً يكمن في توسيع قاعدة ملكية رأس المال والحد من تكديسه في أيدي قليلة، مسترشداً في ذلك بالفكرة التي ارتبطت بالسياسي الليبرالي والمصري الأمريكي لويس كلسو Kelso منذ مطلع الخمسينيات من هذا القرن المنصرم. وتلك هي حلقة الوصل التي تقودنا إلى الكتاب الثاني "أسرار المعبد" حسبما أوضحناه في مقدمة المقال.

٢ - أسرار المعبد وديمقراطية النقود

كلمة "المعبد" كما أشرنا في مقدمة هذا المقال إنما هي دلالة ساخرة من الكاتب على القدسية التي ظل مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يتمتع بها وهو يتحكم في مصائر الناس، حسب رأي الكاتب، ويمارس كل سلطات الثواب والعقاب على سلوكيات الأفراد في منأى عن آليات المحاسبة والمساءلة الديمقراطية التي تخضع لها الحكومات المنتخبة.

تبدأ حلقات الكتاب بتصوير أدبي بليغ للمحنة الاقتصادية التي واجهها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في مجابهة معدلات التضخم ذي الرقمين، حتى أفضت إلى خسارته الانتخابات الرئاسية في مواجهة منافسه رونالد ريغان عام ١٩٨٠م. فقد كان للرئيس كارتر خطبة عصماء عام ١٩٧٩م واجه بها الشعب الأمريكي يدعوهم فيها إلى التضحية والإيمان بالله والتسلح بالقيم العليا والتنازل عن تقديس الحياة المادية والترف الاستهلاكي. ومع أن رد فعلها كان إيجابياً في أوساط جموع الشعب الأمريكي بنسبة ٧٥٪ لكن ردة الفعل من وول ستريت كانت مخيبة للآمال، حيث حدث ارتفاع غير مسبوق في سعر الفائدة أظهر ضعف الرئيس الأمريكي وعجزه عن التحكم في اقتصاد البلاد. وفي خضم تلك الأحداث أقيل رئيس مجلس الاحتياطي النقدي وتم تعيين بول فولكر (Paul Volker) خلفاً له، علماً أنه هو بطل الرواية التي تدور أحداثها في صفحات "أسرار المعبد".

فقد تخلى فولكر عن نهج سابقه في إدارة كتلة النقد من خلال التحكم في سعر الفائدة الأساس وتبنى بدلاً من ذلك منهج المدرسة النقدية (monetarist school) الذي ارتبط بالاقتصادي الأمريكي المعروف ميلتون فريدمان، وهو النهج الذي يدعو إلى الاعلان عن "قواعد ثابتة" (fixed rules) يفترض أنها كفيلة بضمان الاستقرار، بدلاً من ممارسة السلطات التقديرية من وقت إلى آخر على سعر الفائدة وسياسات حدود الائتمان المصرفي. وينقل الكاتب اعتراضات بعض الأعضاء من داخل أروقة المجلس الفدرالي، على هذا التحول المنهجي (مثل هنري وولي Henry Wallich) الذي ظل رافعاً راية المعارضة على مدى أحداث الرواية التي تغطيها "أسرار المعبد". فالصورة التي يسعى الكاتب إلى إثباتها في ذهن القارئ أن مجلس الاحتياطي الفدرالي هو الحكومة الأعظم نفوذاً و الأكبر أثراً في حياة المواطن الأمريكي ومع ذلك يتمتع بحصانة كاملة من آليات المساءلة الديمقراطية. فليس من حق الرئيس الأمريكي التدخل في شئونه أو التأثير على قراراته واختياراته. بل إن التهمة التي استغلها رونالد ريغان في حملته الانتخابية ضد جيمي كارتر كانت أن

الأخير قد تعدى حدوده ودعا رئيس مجلس الاحتياطي لإدخال تعديلات معينة في السياسة النقدية أثناء الحملة الانتخابية.

وعليه، فالكتاب له رسالة معينة يود إيصالها والدفاع عنها مع أنها قد لا ترضي كثيراً من الخبراء الاقتصاديين، إذ يود القول إن مسألة النقود ليست معزولة عن مصائر السواد الأعظم من الناس إلى الحد الذي يسوغ إبعادها عن دائرة المشاركة الشعبية وإحالتها إلى دائرة "أهل الفن" باعتبارها مسألة فنية معقدة لا يقوى عامة الشعب على إدراك أسرارها. وثمة ملاحظة طريفة يوردها الكاتب بأن الرئيس الأمريكي نفسه عندما يواجه سؤالاً ذي صلة بأثر السياسة النقدية يسارع بالتعبير عن جهله في هذا المجال والقول بأن هذا ليس من شأنه!

وتأكيداً للقول بأن الدهماء هم الأقدر من غيرهم على إدراك مسألة النقود بما يرضى مصالحهم، يستعرض الكاتب تلك الحقبة التاريخية التي ظهر فيها ما يسمى بالحركة الشعبية (populist movement) في أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. فقد كان أولئك الشُّعَثُ العُبر من الرُّزَّاع، في رأي الكاتب، هم قوام "الحركة الشعبية" التي دعت للتخلي عن قاعدة الذهب وإصدار نقود ورقية أكثر مرونة لتمويل الإنتاج الزراعي. فبينما كان "أهل الفن" من خبراء النقد آنذاك يستهجنون تلك الأفكار ولا يعيرونها التفاتة، أثبت التاريخ أن قادة الحركة الشعبية هم رواد الإصلاح النقدي الذي بدت ثماره في القرن العشرين بعد تخلي الدولار عن قاعدة الذهب!

لكن خطة "الحركة الشعبية" لم تكن تهدف فقط إلى التخلي عن معيار الذهب الذي استغله النظام المصرفي لتكريس ندرة النقد وفرض أسعار فائدة بمحففة بالمنتجين الزراعيين. وإنما كانت تهدف إلى إخضاع عرض النقد لإمرة السلطة المنتخبة ديمقراطياً، وتحريره من سيطرة القلة الرأسمالية، وهو الحلم الذي لم يتحقق.

أما الخطة التي دعت لها "الحركة الشعبية" فقد أوضحها أحد قادتها ماكيون (Maccune) عام ١٨٨٩، وتتلخص في ربط الاصدارات النقدية من الدولار "ذي الظهر الأخضر"، (greenback dollar) بكميات المحاصيل الزراعية المنتجة. وعلى ذلك يفترض أن تقوم وزارة الخزانة الأمريكية بتأسيس مخازن فدرالية للحبوب والغلل والمخاصيل الزراعية المنتجة، موزعة على مختلف الولايات الأمريكية. وبناءً عليه، تكون عملية الاصدار النقدي مرتبطة بحاجة المزارع إلى الاقتراض لتمويل أعماله الزراعية وبمعدل فائدة في حدود ١٪ إلى ٢٪، مما يجعل عملية الإصدار النقدي للدولار مرتبطة بمقابلة حاجة المزارع إلى القروض الميسرة، فتدخل هذه النقود مباشرة في دائرة التداول وبطريقة طبيعية. وعندما يرد المزارع قروضهم تكون تلك الإصدارات قد عادت مرة أخرى إلى وزارة الخزانة ليتم اتلافها تماماً كما يفعل مجلس الاحتياطي الفدرالي في خلق وإتلاف النقود من خلال نظام الاحتياطات المصرفية والتسليف. فهذه الخطة يتم تحطيم دور النظام المصرفي في خلق النقود، إذ يضع الناس ثقتهم في حكومتهم المنتخبة لتوجيه الائتمان إلى الطبقات المنتجة مباشرة وبتكلفة أقل، بدلاً من تقديمه من خلال آليات النظام المصرفي ذي الكلفة العالية.

لقد كان الدافع الأساس للحركة الشعبية التي نظمت نفسها تحت مسمى "حلف الزراع" (farmers alliance) التخلص من المعدلات الربوية المجحفة التي كان يفرضها النظام المصرفي على الزراع مما أدى إلى إفقارهم وإذلالهم. ومشكلة معيار الذهب تمثلت في أثره الانكماشى الحاد على أسعار السلع، خاصة أسعار المحاصيل الزراعية في أوقات حصادها. فقد تميزت تلك الحقب التاريخية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بالهبوط المستمر ولعدة عقود في أسعار المحاصيل الزراعية في وقت ظل يتصاعد فيه سعر الفائدة. ومعنى ذلك أن عوائد المحاصيل الزراعية في أغلب الأحيان كانت عاجزة عن سداد الديون المصرفية بفوائدها، فتلجأ المصارف للاستيلاء على رهونات القروض، أي الاراضي المزروعة، من ملاكها المعسرين. وبمرور الزمن، تحول كثير من الزراع من ملاك لأراضيهم، إلى مستأجرين أو عاملين بنظام المزارعة (اقتسام المحصول) (sharecropping).

والجدير بالذكر أن التحسينات اللاحقة التي تم إدخالها في النظام المصرفي قد منعت تحطى معدل الفائدة حدًا معينًا (١٠٪) تجنبًا للفائدة "الربوية" (usurious interest) بحسب تعريفها القانوني. لكن هذا المنع قد تم رفعه أخيرًا في أوائل الثمانينيات مع عهد التحرر المالي والعمولة، وأصبح الآن سعر الفائدة حرًا بلا قيد. وقد أشار الكاتب إلى مقاومة قرار تحرير سعر الفائدة من قبل بعض الولايات الأمريكية مثل ولاية أركنساس، التي كان لها دور في محاربة الفوائد الربوية منذ أيام "حلف الزراع" و"الحركة الشعبية" التي قادت حربًا على التمويل الربوي.

لكن بقايا فكر "الحركة الشعبية" فيما يبدو لا يزال لها أثر في المجتمع الأمريكي كما يوضح ذلك غرايدر، متمثلًا في حركة معاصرة تحت قيادة السياسي الليبرالي والمصرفي لويس كلسو (Kelso) منذ الخمسينيات من هذا القرن. فقد حذر كلسو السياسة الأمريكية من أن انهيار النظام الرأسمالي رهين بتزايد تركيز رؤوس الأموال في أيدي قليلة وظهور عمالة فائضة بسبب التقانة الموفرة للعمل. والحل الجذري في تقدير كلسو هو توسيع قاعدة ملكية رأس المال من خلال تملك قوة العمل حصص ملكية (أسهم) في الشركات التي يعملون بها. والخطة العملية لهذا المشروع تقوم على انشاء شركات توصية (trusts) وهي التي تشتري الأسهم لصالح العمال الذين يرغبون اقتنائها من شركاتهم التي يعملون بها، فتشترى لها وتسجلها بأسمائهم. وعندئذ يترتب على العامل تسديد الثمن بأقساط وفوائد ميسرة لشركة التوصية. ويشار إلى هذا النظام بمسمى (ESOP) اختصارًا. ومما ساعد على نجاح هذه الفكرة في الواقع العملي قدرة شركات التوصية على الاقتراض بفوائد ميسرة من النظام المصرفي، والفضل في ذلك يعود إلى التعاطف الذي أبداه رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ الأمريكي نحو الرسالة التي تقوم بها هذه الشركات. وبالفعل هنالك حوالي ١٠٠٠ شركة أمريكية تم تملك أسهمها بالكامل للقوة العاملة بها حسبما يقول المؤلف، ولو أنها صغيرة الحجم، منها شركة (AVIS) لتأجير السيارات، وشركة للطيران (United Airlines). ومهما كانت الحال، فإن نظام منح العمال حقوق ملكية في المؤسسات التي يعملون بها نظام معمول به في دول أخرى مثل اليابان حيث تقدر نسبة الشركات التي تطبق هذا النظام بحوالي ٩٧٪. لذا، لا يبدي غرايدر أية تحفظ في اعتقاده أن نظام (ESOP) هو الحل الأمثل وصمام الأمان للنظام الرأسمالي من مغبة الانهيار.

وعلى العموم نجد الكتائين يعبران عن روح إيجابية تجاه قضية العدالة الاجتماعية بصفة عامة. كما يتميز الكاتب باهتمامه برفاهة جميع الشعوب وليس الشعب الأمريكي وحده. وهذا ظاهر في مناقشاته لقضايا العولمة في كتاب "عالم واحد". ولا نود تكرار بعض الملاحظات الفنية التي أبدأها بعض المعلقين السابقين (انظر Sirageldin).

لكن فكرة "ديمقراطية النقد" تستحق منا التأمل لأن قضايا النقد تمثل بطبيعة الحال محوراً أساسياً في الاقتصاد الإسلامي. والفكرة كما يتضمنها كتاب "أسرار المعبد" لاتعني أكثر من إخضاع السلطة النقدية (أيًا كان شكلها) لمصلحة السواد الأعظم من الناس، بدلاً من إخضاعها لمصلحة القلة المهيمنة على السلطة النقدية، طالما أن النقد نفسه لا يكتسب نقدية إلا من القبول العام الذي يمنحه إياه دهماء الناس. فهذا في تقديرنا من أجدر مقاصد الشرع.

٣ - الداء المهديد للكيان الرأسمالي

من الملاحظات البارزة في مناقشات الأستاذ غرايدر اعترافه بأن الربا هو الداء الذي يمكن أن يعصف بالنظام الرأسمالي. وأصل الداء في تقديره يكمن في حقيقة أن الرأسمالية لا تمتلك كالجأ لجماح شهواتها، إذ لا يوجد في جهاز السوق ما يوقف رأس المال عن الاستحواذ على عائد يسبب الدمار للنشاط الإنتاجي بأسره. ولا يشمل مفهوم الربا في اعتبار الكاتب مفهوم الفائدة المصرفية على إطلاقها كما هو موقف الإسلام والمسيحية واليهودية (في القرآن والتوراة والإنجيل) وإنما يتمثل عنده في صورة معدلات الفائدة المخفضة. ونرى هذا المعنى واضحاً في قوله: "يكون الربا حاضراً عندما يصر المقرضون على شروط من المؤكد أنها مدمرة بالمقترضين" (ص ٧٠٧، أسرار المعبد). وذلك بدوره يفسر اعتراض الكاتب على سياسات التحرير الاقتصادي التي أصبحت هي السمة الغالبة في كل برامج الإصلاح الهيكلي التي تتبناها دول العالم، فقد تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن "قانون الربا"^(١) خلال العراق ضد معدلات التضخم ذات الرقمين، فرفعت القيد عن سعر الفائدة ليتصاعد كيف شاء منذ عقد الثمانينيات، واتجهت الدول الأخرى في الاتجاه ذاته.

ومع ذلك تناول الكاتب موقف الدين المبدئي في الربا مستعرضاً تشدد الكنيسة الكاثوليكية في حربها على آكلي الربا ووصفهم بأقبح الصفات والألقاب. وموقفها في مقاطعة المرايين وعدم السماح بدفن موتاهم في مقبرة الكنيسة. هذا مع العلم أن مفهوم الربا في الإنجيل هو الفائدة على رأس المال سواء صغرت أو كبرت، وهو ذات المعنى الوارد في التوراة والقرآن الكريم. لكن الكنيسة ضعفت في مواجهة رياح التطور الرأسمالي التي هبت منذ القرن الثالث عشر الميلادي. ثم تنازلت الكنيسة أخيراً عن حربها ضد الربا بعد ظهور جون كالفين بفكر المذهب البروتستانتي المتسامح إزاء الفائدة المصرفية المعتدلة باعتبارها عملاً لا يتنافى مع الدين أو الأخلاق. وهنا يثبت الكاتب مدى تمسك المسلمين بمفهوم الربا كما نزل به القرآن الكريم وعدم تنازلهم عن قضيته، مستشهداً بالظاهرة المصرفية الإسلامية المعاصرة التي توصلت إلى بدائل عن الفائدة المصرفية بناءً على مبدأ اقتسام الربح/الخسارة.

(١) يقصد بقانون الربا usury law القانون الذي يحدد سقفًا لمعدل الفائدة إذا تقاضى الدائن أكثر منه عدّ مرتكباً لجريمة الربا - المحرر .

ويعترف الكاتب بحقيقة أن النظام المصرفي القائم حالياً في الشرق الأوسط إنما هو من بقايا الاستعمار الأوربي ولا يمثل ثقافة المجتمع الإسلامي المستمدة من القرآن.

والمستز غرايدر لا يخفي تعجبه من سرعة تبدل الموقف الأخلاقي من الربا عبر السنوات الأخيرة حتى بالمقارنة مع الفهم التوفيقي الذي ظل سائداً في صورة قانون الربا! فبينما أثارت ظاهرة التحرير الجنسي عاصفة من الاحتجاج والاستنكار قبل أن تسلم بها المجتمعات الغربية أخيراً، لم يحدث رفع قانون الربا أي احتجاج. ولعل معدلات الفائدة الربوية قد أصبحت "جرائم بلا ضحايا"، شأنها شأن "أي تصرف شخصي بين طرفين متوافقين".

وفي ختام هذا العرض أود إبداء الرأي حول مدى جدوى الدفاع عن قانون الربا بمفهومه الوضعي كما ظل حتى وقت قريب، مع العلم أن الموقف الفقهي من الفائدة المصرفية واحد لا يتجزأ سواء كانت مرتفعة أو منخفضة. ومع ذلك يبدو أن قانون الربا الوضعي هو الأقرب إلى مقاصد الشرع إن كان البديل الآخر هو ترك سعر الفائدة طليقاً بلا حدود تحده، وذلك عملاً بقاعدة الأخذ بأخف الضررين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن البنوك الإسلامية لا مناص لها من مراقبة سعر الفائدة عند تحديد معدلات العائد البديلة. وكلما كان سعر الفائدة مجحفاً انعكس ذلك سلباً على البنوك الإسلامية، سواءً من حيث ضرورة التنافس مع معدلات مجحفة للبقاء في السوق، أو من حيث الإخلال بمقاصد الشرع إذا كان لا بد من مسايرة سعر السوق.

والله أعلم،،،

المراجع

- Greider, William**, *One World, Ready or Not*, New York: Simon & Schuster, 1997.
Greider, William, *Secrets of the Temple*, New York: Simon & Schuster, 1987.
Rodrik, David, *Has Globalization Gone Too Far ?*, Washington, DC: Institute For International Economics, 1997.
Sirageldin, Ismail: "The Globalization of Technical Civilization", *Economic Research Forum Newsletter*, Cairo, Egypt, 1998.